جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

تقرير التضخم - مايو 2020

يونيو 2020

رفع ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة التضخم

- تشير أحدث بيانات الهيئة العامة للإحصاء حول التضخم لشهر مايو، إلى زيادة معدل التضخم الشامل بنسبة 1,1 بالمائة، على أساس سنوي، وانخفاضه بنسبة 0,2 بالمائة، على أساس شهري، مقارنة بزيادة بنسبة 1,3 بالمائة، على أساس سنوي، (وانخفاض بنسبة 0,1 بالمائة، على أساس شهري) في أبريل.
- خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو، بقي معدل التضخم مستقراً (بتغيير طفيف، عند –0,02 بالمائة)، رغم تراجع الاستهلاك بسبب إجراءات الإغلاق المتعلقة بجائحة كوفيد-19 معظم فترات الربع الثاني.
- ارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 4,9 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى مايو، مدفوعة بارتفاع الاستهلاك المنزلي من المنتجات الغذائية خلال فترة الإغلاق، وكذلك الارتفاع المعتاد للاستهلاك خلال شهر رمضان المبارك.
- في غضون ذلك، تراجعت الأسعار في فئة "النقل" خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو بنسبة 5,8 بالمائة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى هبوط أسعار البنزين.
- بالنظر إلى المستقبل، في المدى القريب نتوقع ارتداداً للانفاق الاستهلاكي قبيل رفع ضريبة القيمة المضافة من 5 بالمائة إلى 15 بالمائة في مطلع يوليو، حيث تشير البيانات الأسبوعية لتعاملات نقاط البيع إلى انتعاش النشاط خلال معظم شهر يونيو.
- رغم التخفيف التدريجي لعملية الإغلاق، هناك بعض القطاعات لا يزال من غير المتوقع أن تصل إلى طاقتها القصوى في الربع الثالث، خاصة قطاعات: السفر، والفنادق والمطاعم، والسياحة والترفيه، مما يحد من أي زيادات كبيرة في الإنفاق.
- إجمالاً، عدلنا توقعاتنا للتضخم برفعه من 1,3 بالمائة إلى 3 بالمائة للعام 2020، بحيث تعكس الزيادة في ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام 2020. وجاء هذا الرفع نتيجة لتوقعاتنا بقفزة واحدة في التضخم في يوليو، بنحو 5,7 بالمائة، على أساس سنوي، تعقبها تراجعات، على أساس شهري، حتى نهاية العام.

شكل 1: توقعات معدلات التضخم

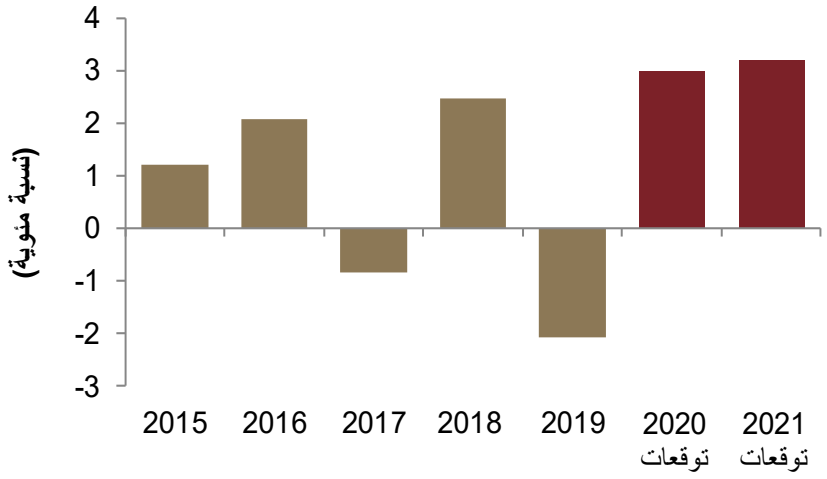

مؤشر تكلفة المعيشة في المملكة

(نسبة مئوية)

	التغير الشهري	التغير السنوي
أبريل 2020	0,1-	1,3
مايو 2020	0,2-	1,1

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين

(أحدث البيانات)

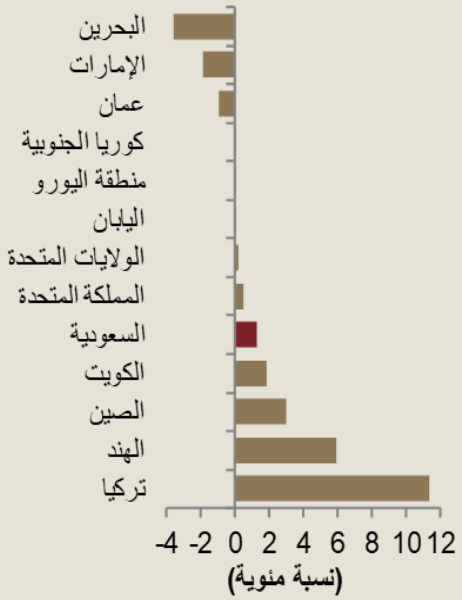

راجا أسد خان
رئيس قسم الأبحاث
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
اقتصادي أول
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 25 يونيو 2020، الساعة 17:00 بتوقيت الرياض

أحدث التطورات

تشير أحدث بيانات الهيئة العامة للإحصاء حول التضخم والخاصة بشهر مايو، إلى زيادة معدل التضخم الشامل بنسبة 1,1 بالمائة، على أساس سنوي.

تشير أحدث بيانات الهيئة العامة للإحصاء حول التضخم والخاصة بشهر مايو، إلى زيادة معدل التضخم الشامل بنسبة 1,1 بالمائة، على أساس سنوي، وانخفاضه بنسبة 0,2 بالمائة، على أساس شهري، مقارنة بزيادة بنسبة 1,3 بالمائة، على أساس سنوي، (وانخفاض بنسبة 0,1 بالمائة، على أساس شهري) في أبريل. خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو، بقي معدل التضخم مستقراً (بتغيير طفيف، عند -0,02 بالمائة)، رغم تراجع الاستهلاك بسبب إجراءات الإغلاق المتعلقة بجائحة كوفيد-19 معظم فترات الربع الثاني.

عدلنا توقعاتنا لمعدل التضخم لعام 2020 ككل، إلى 3 بالمائة، مرتفعاً من 1,3 بالمائة، حسب توقعاتنا السابقة.

بالنسبة لعام 2020 ككل، عدلنا توقعاتنا لمعدل التضخم إلى 3 بالمائة، مرتفعاً من 1,3 بالمائة، حسب توقعاتنا السابقة، بحيث تعكس تأثير الزيادة المخططة في ضريبة القيمة المضافة والتي يبدأ تطبيقها في يوليو 2020. كذلك عدلنا توقعاتنا لمعدل التضخم لعام 2021 إلى 3,2 بالمائة، مرتفعاً من 2,7 بالمائة، حسب تقديراتنا السابقة، لنفس السبب.

الفئات في مؤشر تكلفة المعيشة

اتخذت أسعار الأغذية والمشروبات في المملكة مساراً صاعداً، خلافاً لمسار أسعار الأغذية العالمية.

ارتفعت الأسعار في فئة "**الأغذية والمشروبات**" بنسبة 4,9 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو، مدفوعة بارتفاع الاستهلاك المنزلي من المنتجات الغذائية خلال فترة الإغلاق، وكذلك الارتفاع المعتاد للاستهلاك خلال شهر رمضان المبارك (والذي بدأ في 24 أبريل). نتيجة لذلك، اتخذت أسعار الأغذية والمشروبات في المملكة مساراً صاعداً، على عكس مسار أسعار الأغذية العالمية (شكل 2)، حيث تراجع مؤشر منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) في الأشهر الأخيرة نتيجة لزيادة المخزونات وضعف الطلب على الواردات في مختلف أنحاء العالم.

تراجعت الأسعار في فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز" بنسبة 0,7 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو، نتيجة لمواصلة الفئة الفرعية "إيجارات المساكن" مسارها النازل.

تراجعت الأسعار في فئة "**السكن والمياه والكهرباء والغاز**" بنسبة 0,7 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو، حيث واصلت الفئة الفرعية "إيجارات المساكن" مسارها النازل (شكل 3). ونعتقد أن هذا المسار يعود إلى تطورين: 1) الزيادة الكبيرة في إمدادات المساكن ضمن برنامج "سكني" الذي تنفذه وزارة الإسكان، مما شجع المواطنين على الإحجام عن استئجار العقارات؛ 2) التراجع في عدد الأجانب وعائلاتهم، حيث تشير بيانات التأمين الصحي الخاص إلى مغادرة ما يزيد قليلاً عن نصف مليون من الأجانب وعائلاتهم منذ بداية العام. بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن تسجل إيجارات المساكن المزيد من التراجع، متأثرةً باستمرار العاملين المذكورين أعلاه. لا تزال أمام برنامج "سكني" نحو 44 بالمائة من إجمالي الوحدات السكنية المستهدفة وعددها 100 ألف، والتي يفترض أن يتم تنفيذها خلال عام 2020، إضافة إلى أننا نتوقع، كما أشرنا إلى ذلك مؤخراً، مغادرة 1,2 مليون أجنبي خلال عام 2020 ككل (هذا العدد لا يتضمن عائلات الأجانب)، وسيشكل هذان العاملان ضغطاً على أسعار الإيجارات خلال العام (للمزيد حول هذا الموضوع، الرجاء الاطلاع على أحدث تقرير لنا بشأن *تطورات سوق العمل*).

شكل 2: معدلات التضخم في فئة "الأغذية والمشروبات" ومؤشر الفاو
(التغير السنوي)

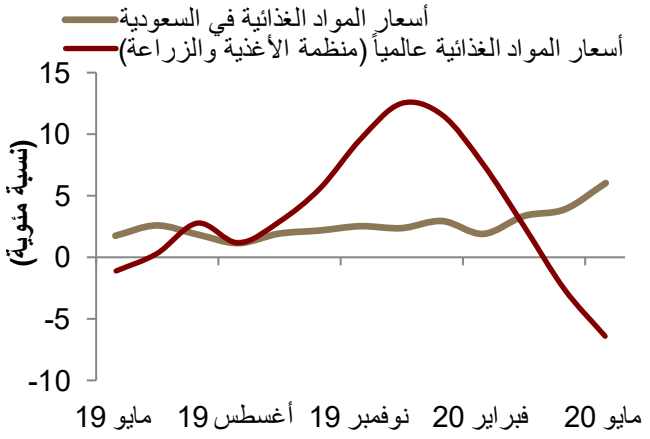

شكل 3: إيجارات المساكن

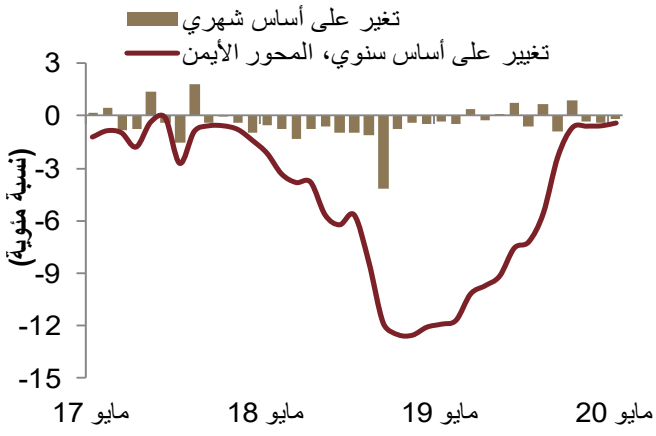

تراجعت الأسعار في فئة "النقل" خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو بنسبة 5,8 بالمائة، متأثرة بصورة رئيسية بهبوط أسعار البنزين.

تراجعت الأسعار في فئة "**النقل**" خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو بنسبة 5,8 بالمائة، متأثرة بصورة رئيسية بهبوط أسعار البنزين، التي تعكس التراجع الحاد في أسعار البنزين العالمية خلال نفس الفترة، وقد تراجعت الأسعار في الفئة الفرعية "الوقود وزيوت التشحيم للنقل والمعدات" بنسبة 34 بالمائة خلال الفترة من بداية العام حتى مايو.

رفع ضريبة القيمة المضافة ابتداءً من يوليو 2020

نتوقع أن نشهد زيادة في الاستهلاك قبيل زيادة ضريبة القيمة المضافة خلال شهري مايو ويونيو 2020.

أعلنت وزارة المالية في مطلع مايو، ضمن مجموعة من الإجراءات التقشفية، عن زيادة في ضريبة القيمة المضافة من 5 بالمائة إلى 15 بالمائة ابتداءً من يوليو 2020. نتيجة لذلك، وبطريقة مشابهة للمسار الذي شهدناه عند تطبيق الزيادة الأولى في يناير 2018، نتوقع أن نشهد زيادة في الاستهلاك خلال شهري مايو ويونيو 2020، قبيل تطبيق الزيادة الثانية لضريبة القيمة المضافة في يوليو.

ضريبة القيمة المضافة 2018 وضريبة القيمة المضافة 2020

نتوقع أن نشهد ارتفاعاً في الاستهلاك، خاصة في قطاعات معينة، كالتعليم، والمرافق العامة، والمجوهرات، والأثاث، والالكترونيات.

شهد تطبيق ارتفاع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمائة في يناير 2018، زيادة الاستهلاك في الربع الرابع لعام 2017، خاصة في ديسمبر 2017 (شكل 4). بطريقة مشابهة، كما أشرنا في أحدث تقرير لنا بعنوان *الموجز البياني للاقتصاد السعودي- يونيو 2020*، نتوقع أن نشهد زيادة مماثلة في الاستهلاك، خاصة في قطاعات معينة، كالتعليم، والمرافق العامة، والمجوهرات، والأثاث، والالكترونيات. وفي الواقع، تشير أحدث البيانات الأسبوعية من "ساما"، إلى زيادة في تعاملات نقاط البيع في العديد من القطاعات خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يونيو، وقد تعاظمت هذه الزيادة أيضاً بسبب تخفيف إجراءات الإغلاق.

لكن، لا نتوقع حدوث زيادة كبيرة في الواردات قبيل رفع ضريبة القيمة المضافة في يوليو 2020.

ولتلبية الزيادة في الطلب على السلع والخدمات التي حدثت عام 2017، هناك عدد من البنود سجل زيادة في الواردات خلال الربع الثاني لعام 2017، كالسيارات، والأغذية، ومنتجات المنسوجات (شكل 5)، وكذلك تجسدت زيادة الواردات من خلال زيادة عدد خطابات الاعتماد. على سبيل المثال، ارتفعت خطابات الاعتماد الجديدة لاستيراد السيارات بنسبة 105 بالمائة، على أساس سنوي، في يوليو 2017، أي قبل خمسة شهور من موعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير 2018. لكن، لا نتوقع أن تكون الزيادة الحالية في ضريبة القيمة المضافة مصحوبة بزيادة مشابهة في الواردات، وذلك لسببين رئيسيين. أولاً، أدى تفشي جائحة كوفيد-19 وعمليات الإغلاق التي صاحبته حول العالم، إلى إرباك سلاسل الإمداد العالمية، حيث شهدت الأشهر القليلة الماضية انخفاض كبير في مستويات التجارة العالمية. ثانياً، قِصَر المدة الزمنية بين الإعلان عن الزيادة الثانية (10 مايو) وموعد التطبيق (1 يوليو)، لن يتيح وقتاً كافياً لاستيراد قدر وافر من السلع قبيل تطبيق الزيادة. وجدير بالذكر، أن الجولة الأولى من زيادة ضريبة القيمة المضافة، كان قد تم الإعلان عنها قبل أكثر من عام من موعد التطبيق. والحال كذلك، نتوقع أن يبيع تجار التجزئة معظم مخزوناتهم (وتكملتها ببعض الواردات)، خاصة وأن أبريل شهد تراجعاً كبيراً في المبيعات والإنفاق الاستهلاكي.

شكل 4: تعاملات نقاط البيع عام 2017
(المتوسط للفترة من يناير إلى نوفمبر 2017، مقارنة بديسمبر 2017)

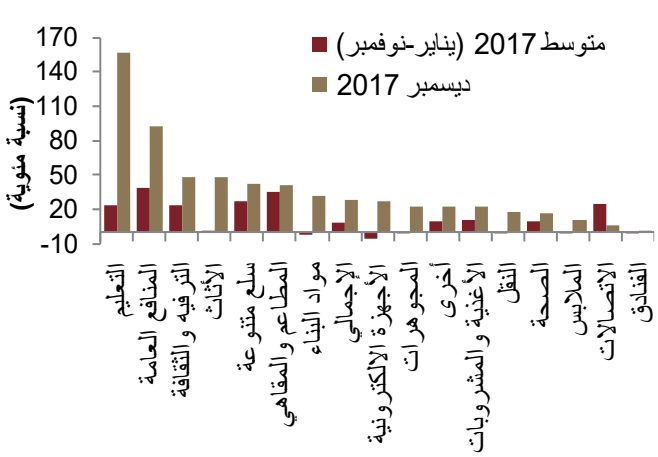

شكل 5: الواردات خلال عامي 2017 و2018

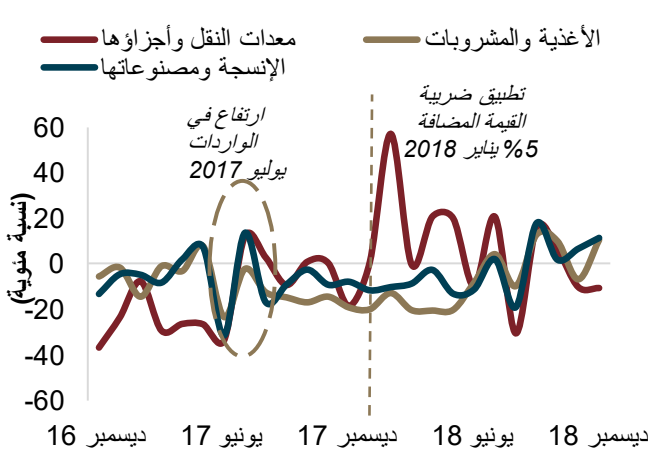

الإنفاق الاستهلاكي

جاء النمو السنوي في تعاملات نقاط البيع من بداية العام وحتى يونيو (الأسبوع الثالث من يونيو)، أعلى بنسبة 9 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

رغم التراجع الكبير في أبريل، جاء النمو السنوي في تعاملات نقاط البيع خلال الفترة من بداية العام وحتى يونيو (الأسبوع الثالث من يونيو)، أعلى بنسبة 9 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. لقد أدى ارتفاع تعاملات نقاط البيع في كل من محطات الوقود (540 بالمائة) والأغذية والمشروبات (68 بالمائة)، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إلى دعم النمو خلال العام الحالي، رغم الإغلاق خلال معظم الربع الثاني (شكل 6).

وبصورة أكثر تحديداً، شهدت تعاملات نقاط البيع في "الأغذية والمشروبات" زيادة كبيرة خلال مارس وأبريل، نتيجة لارتفاع الطلب على شراء الأغذية بالتجزئة خلال فترة الإغلاق، إضافة إلى الزيادة المعتادة في استهلاك الأغذية خلال رمضان المبارك، والذي بدأ في 24 أبريل. من ناحية أخرى، نلاحظ أن الزيادة في تعاملات نقاط البيع في محطات الوقود كانت واضحة خلال الأسبوع الأول من يونيو، نتيجة لتخفيف قيود الإغلاق بدرجة كبيرة في معظم أنحاء المملكة، إضافة إلى حقيقة أن أسعار البنزين عكست الأسعار العالمية المنخفضة.

لكن، تجدر الإشارة إلى أن النمو في تعاملات نقاط البيع يرجح أن يكون قد تعاظم نتيجة لتشجيع الأشخاص لاستخدام طرق الدفع غير النقدية خلال الجائحة، كجزء من الإجراءات الاحترازية لمكافحة جائحة كوفيد-19. والحال كذلك، فإن الزيادة في تعاملات نقاط البيع في العديد من القطاعات ربما تكون نتيجة لهذا الاتجاه في الشهور الأخيرة، خاصة القطاعات التي ارتبطت عادة بالدفع النقدي، كمحطات الوقود.

التوقعات المستقبلية

نتوقع أن يميل الإنفاق الاستهلاكي إلى التراجع في يوليو، ويبقى منخفضاً حتى نهاية العام.

بالنظر إلى المستقبل، رغم ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي في مايو وكذلك يونيو على الأرجح (وفقاً لبيانات جزئية لشهر يونيو)، نتوقع أن يميل هذا الإنفاق إلى التراجع في يوليو ويبقى منخفضاً حتى نهاية العام (شكل 7). رغم التخفيف التدريجي لعملية الإغلاق، هناك بعض القطاعات لا يزال من غير المتوقع أن تصل إلى طاقتها القصوى في الربع الثالث، خاصة قطاعات: السفر، والفنادق والمطاعم، والسياحة والترفيه، مما يحد من أي زيادات كبيرة في الإنفاق. علاوة على ذلك، كما أشرنا إلى ذلك مؤخراً، نتوقع مغادرة 1,2 مليون أجنبي خلال عام 2020 ككل (هذا العدد لا يتضمن عائلات الأجانب)، مما يشكل ضغطاً على الاستهلاك خلال العام.

نتوقع أن يعمد أصحاب الأعمال إلى خفض أسعار منتجاتهم لمواجهة المستويات المنخفضة للطلب.

فيما يتعلق بالأسعار، نتوقع أن يعمد أصحاب الأعمال إلى خفض أسعار منتجاتهم لمواجهة المستويات المنخفضة للطلب. إضافة إلى ذلك، أيضاً نتوقع أن يكون تأثير زيادة التعرفة الجمركية التي تم إقرارها

شكل 6: تعاملات نقاط البيع، حسب القطاع

(من بداية العام حتى 20 يونيو) - (التغير السنوي كنسبة مئوية)

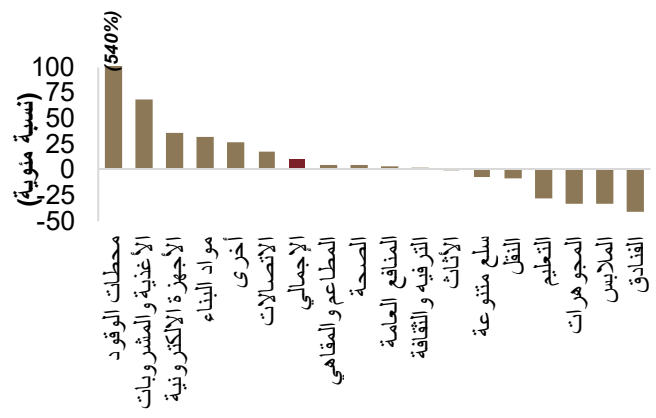

شكل 7: توقعات تعاملات نقاط البيع

(التغير السنوي)

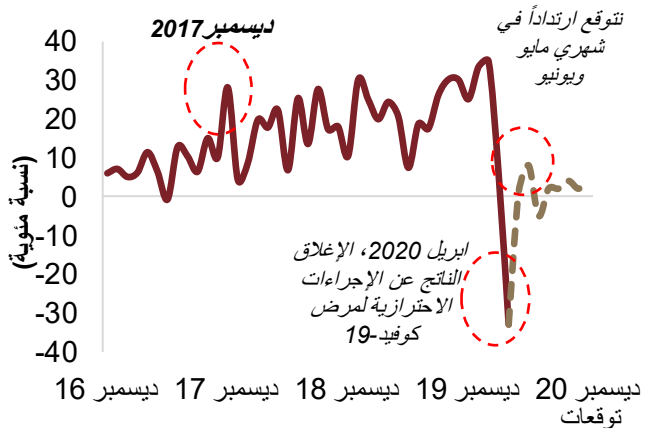

مؤخراً بالنسبة لعدد من السلع المستوردة على الأسعار مجرد تأثير هامشي، حيث أن معظم البنود المتأثرة تقع ضمن مواد البناء.

كذلك، نتوقع أن تشهد فئة "السكن والكهرباء والمياه والغاز" ضغوطاً انكماشية، بسبب تأثر الفئة الفرعية "إيجارات المساكن" باستمرار مغادرة الأجانب (وعائلاتهم)، إضافة إلى ارتفاع معدل ملكية المساكن نتيجة للدعم الذي يقدمه برنامج "سكني" (شكل 8). وبما أنه تم رفع وزن فئة "السكن والكهرباء والمياه والغاز" في مؤشر تكلفة المعيشة، بموجب التعديل الذي أجرته مؤخراً الهيئة العامة للإحصاء (جدول 1، نص مظلل 1)، فإن التضخم الكلي سيكون على الأرجح حساساً تجاه التغيرات في هذه الفئة.

نتوقع أن تشهد فئة "السكن والكهرباء والمياه والغاز" ضغوطاً انكماشية، بسبب تأثر الفئة الفرعية "إيجارات المساكن" باستمرار مغادرة الأجانب.

أخيراً، يتوقع أن تميل الأسعار في فئة "النقل" إلى الانخفاض مقارنة بمستواها العام الماضي، متأثرةً بانخفاض الأسعار العالمية للبنزين (شكل 9)، مما سيكون له أيضاً تأثير أكبر على المعدل الكلي للتضخم، حيث تمت زيادة وزن هذه الفئة أيضاً في التعديل الأخير.

إجمالاً، عدلنا توقعاتنا لمعدل التضخم برفعه من 1,3 بالمائة إلى 3 بالمائة لعام 2020، ومن 2,7 بالمائة إلى 3,2 بالمائة لعام 2021، نتيجة للزيادة في ضريبة القيمة المضافة المخططة منتصف عام 2020. ويأتي هذا الرفع نتيجة لتوقعاتنا بقفزة واحدة في التضخم في يوليو، بنحو 5,7 بالمائة، على أساس سنوي، تليها تراجعات، على أساس شهري، حتى نهاية العام، سببها تباطؤ الاستهلاك في النصف الثاني من العام، ويحتمل أن يعمد أصحاب الأعمال وتجار التجزئة إلى خفض أسعارهم النهائية، وفي بعض الحالات، امتصاص جزء من زيادات ضريبة القيمة المضافة في المدى القصير.

إجمالاً، عدلنا توقعاتنا لمعدل التضخم للعام 2020، برفعه من 1,3 بالمائة إلى 3 بالمائة.

جدول 1: أوزان الفئات المكونة لمؤشر تكلفة المعيشة، المعدلة والجديدة

البنود	الوزن القديم		الوزن الجديد
السكن والمرافق	25.3	↑	25.5
الأغذية والمشروبات	18.8	=	18.8
النقل	9.9	↑	13.1
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	8.5	↓	6.7
الاتصالات	8.5	↓	5.6
المطاعم والفنادق	6.5	↓	5.6
الملابس والأحذية	6.2	↓	4.2
السلع والخدمات المتنوعة	5.7	↑	12.6
التعليم	4.2	↓	2.9
الترفيه والثقافة	3.4	↓	3.1
الصحة	2.3	↓	1.4
التبغ	0.7	↓	0.6

شكل 8: عدد الوحدات السكنية الشهرية التي وفرها برنامج "سكني" للمواطنين

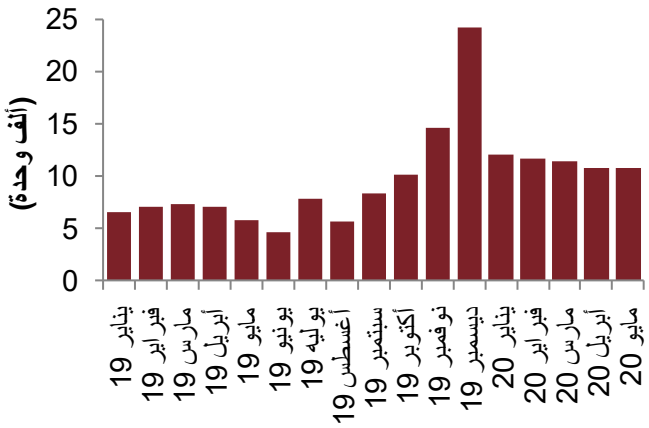

شكل 9: أسعار البنزين المحلية والعالمية

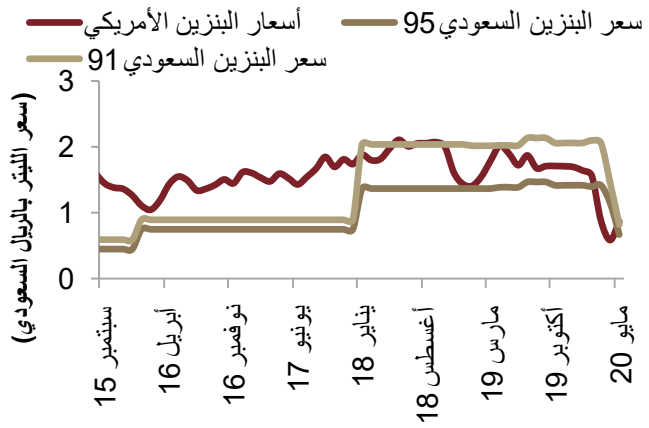

نص مظل 1: تعديل في بيانات مؤشر تكلفة المعيشة

أقدمت الهيئة العامة للإحصاء مؤخراً على تعديل بيانات مؤشر تكلفة المعيشة، حيث قامت بتغيير سنة الأساس من 2013 إلى 2018، وبالتالي عدلت الأوزان (الأهمية النسبية) لمجموعة الفئات المكونة للمؤشر. وجاء أهم تغيير في الأوزان المعدلة من نصيب فئة "النقل"، حيث زاد وزن هذه الفئة من 9,9 بالمائة إلى 13,1 بالمائة، وكذلك فئة "السلع والخدمات المتنوعة"، والتي ارتفع وزنها من 5,7 بالمائة إلى 12,6 بالمائة (شكل 10 وجدول 1).

يأتي التعديل الحالي في مؤشر تكلفة المعيشة بعد عامين من التعديل السابق والذي كان في عام 2018، عندما تم تغيير سنة الأساس من 2007 إلى 2013، إضافة إلى إجراء تعديل في أوزان مكونات المؤشر. الآن تم رفع وزن فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز"، وهي المرة الثالثة بين عامي 2007 و2020، مما يشير إلى مدى زيادة إنفاق المستهلكين المحليين على هذه الفئة خلال الـ 20 عاماً الماضية، حتى أصبحت تشكل ربع مصروفاتهم (تشمل هذه الفئة إيجارات المساكن، والكهرباء والوقود، وإمدادات المياه، وخدمات الصيانة (شكل 11).

لكن، نعتقد أن تفضيلات المستهلك ربما تكون قد تطورت بصورة أكبر منذ عام 2018، حيث تم تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية والتغييرات الهيكلية خلال السنوات القليلة الماضية، كتطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام 2018، وزيادة الإنفاق في مجال الترفيه خلال عام 2019، كما أن التغييرات في الاستهلاك تأثرت بزيادة عدد الأجانب الذين غادروا المملكة.

أقدمت الهيئة العامة للإحصاء مؤخراً على تعديل بيانات مؤشر تكلفة المعيشة، حيث قامت بتغيير سنة الأساس من 2013 إلى 2018.

التغيير الرئيسي في أوزان مؤشر تكلفة المعيشة المعدل جاء في فئتي "النقل" و"السلع والخدمات المتنوعة".

الآن تم رفع وزن فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز"، وهي المرة الثالثة بين عامي 2007 و2020.

شكل 10: معدلات التضخم المعدلة
(التغير السنوي)

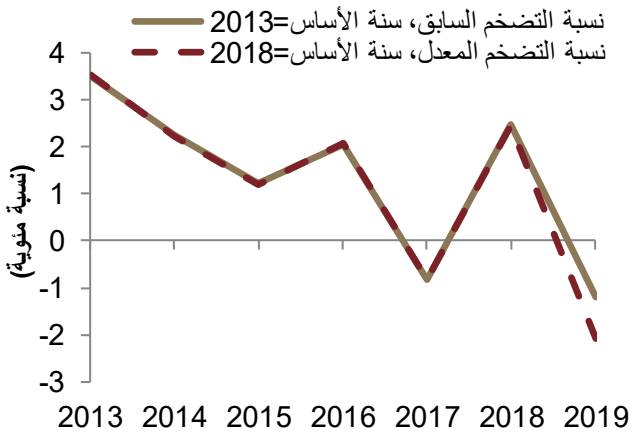

شكل 11: الأوزان القديمة والجديدة للفئات المكونة لمؤشر تكلفة المعيشة

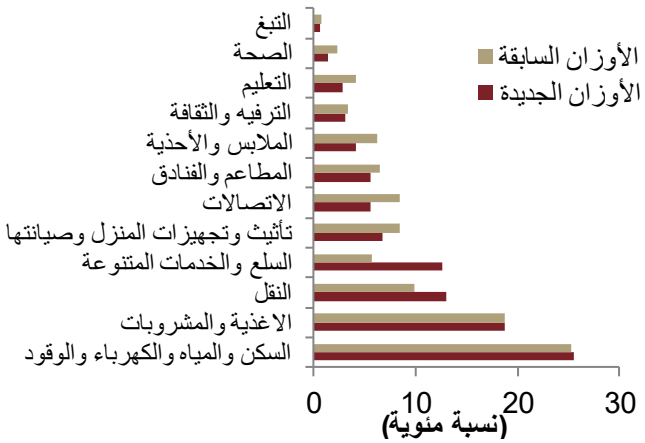

جدول 1: النقاط الرئيسية في مؤشر تكلفة المعيشة في المملكة

(نسبة مئوية)

	الأهمية النسبية	التغير الشهري			التغير السنوي		
		مايو 2020	أبريل 2020	المساهمة، نقطة مئوية	مايو 2020	أبريل 2020	المساهمة، نقطة مئوية
الاغذية والمشروبات	18.8	1.2	2.0	0.2	7.0	6.1	1.36
السكن والمياه والكهرباء والغاز	25.5	-0.1	-0.3	0	-0.4	-0.5	-0.1
التبغ	0.6	0.1	0.2	0	1.0	1.0	0
الملابس والأحذية	4.2	0.2	0.0	0	-0.9	0.2	-0.1
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	6.7	-0.2	0.2	0	1.4	1.3	0.1
الصحة	1.4	0	0.1	0	-0.4	-0.3	0
النقل	12.6	-3.2	-3.1	-0.3	-3.8	-0.4	-0.4
الاتصالات	5.6	0	-0.2	0	-0.8	-0.6	-0.1
الترويح والثقافة	3.1	0	-0.1	0	0.8	0.7	0
التعليم	2.9	0	0.0	0	1.2	1.2	0
المطاعم والفنادق	5.6	0.1	-0.3	0	0.6	0.7	0
السلع والخدمات المتنوعة	12.6	0.4	0.1	0	2.4	1.7	0.1
الرقم القياسي العام	**100.0**	**-0.2**	**-0.1**	**-0.2**	**1.1**	**1.3**	**1.1**

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من مصادر إحصائية محلية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.